يقوم الباروميتر العربي (مقياس الديمقراطية العربي) باستطلاعات رأي لقياس تطور آراء ومواقف السكان في الدول العربية تجاه مجموعة من القيم والمبادئ مثل الحريات والتعددية ومفهوم الديمقراطية والحكم الرشيد والمشاركة السياسية والعمل المدني، كما يرصد القيم الاجتماعية والثقافية. أنجزت الدورة الاولى من الاستطلاعات في 2006-2008 ثم الدورة الثانية في 2010-2011. الدورة الثالثة التي أجريت عام 2013 تتيح المجال لرصد اتجاهات الرأي العام على المدى الطويل بغض النظر عن ردود الافعال المباشرة تجاه الأحداث

كانون الثاني/يناير 2015

البحث عن الاستقرار: الباروميتر العربي يرصد ليبيا مقسمة

فتحي عبد الحفيظ علي ومايكل رابنز*

تدهور الوضع الامني في ليبيا بشكل مأساوي في الاشهر الاخيرة، في وقتٍ عجز فيه المسؤولون المُنْتَخَبُون عن تحقيق أيِّ تقدُّمٍ حقيقيٍّ في معالجة المشاكل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية العديدة التي تعاني منها البلاد. تعود جذور العنف، المتزايد مؤخراً، إلى طبيعة المرحلة الانتقالية، وإلى موروث النظام السابق، الذي كان يقوده معمَّر القذَّافي. والليبيُّون العاديون أنفسهم، هم جزءٌ من القضيَّة –وكما كانوا في عام 2011 – فإنَّهم سيستمرون في رسم سير الاحداث. لذلك فإنَّ معتقدات الليبيِّين ومواقفهم بالغة الاهميَّةِ لفهم الأحداث الحاليَّةِ، التي تجري في البلاد.

قبل التصاعد الاخير للقتال بين الميليشيات مباشرةً، قام المقياس العربيُّ بإجراء استطلاعٍ للرأي على المستوى الوطنيِّ. وقد تمّ الاستبيان في شهر نيسان / أبريل من العام 2014 كجزءٍ من الموجة الثالثةِ للمقياس العربي لاستطلاع الرأي الذي أجري في 12 دولةٍ عربية. وكانت هذه المرَّة الاولى، التي يُشمل الباروميتر العربي ليبيا باستطلاع من هذا النوع. ويلقي الاستطلاع الضوء على المعتقداتِ، المواقف السياسيَّة، العملية الديمقراطية، الإسلام السياسي، والعلاقات الدوليَّة.

أظهر الاستطلاع أنَّ المواطنين يدركون تماماً المشاكل التي تواجهها بلادهم، حيث تعرَّضَ نصفهم، تقريباً، لخسائر بالغة منذ اندلاع الانتفاضات في عام 2011. إلَّا أنَّ الاستطلاع يُظهر أنَّ الليبيين يخامرهم الشعور بالنصر (34%) نتيجة الربيع العربي، أكثر بمرتين تقريباً من شعورهم بالخسارة (16%). وعلى هذا النحو، وجدت ليبيا نفسها على مفترق طرقٍ، وأنَّها بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى قيادةٍ سياسيَّةٍ قويَّةٍ، تستطيع بناء مؤسساتٍ حكوميَّة، قابلةٍ للحياة، وفعَّالةٍ.

ومن ناحيةٍ أُخرى كشف الاستطلاع مدى انخفاض مستويات الثقة بالمؤسَّسات السياسية، حيث أعرب 13% فقط عن ثقتهم بالمؤتمر الوطني العام. ولكنَّ الثقة بالقوات الوطنية المسلَّحة، كانت أعلى بكثير (53%)، وبالشرطة (49%) – لاوجود في الواقع لأيٍّ منها الآن – بما يشير إلى أنَّ الليبيين يعلِّقون آمالهم بالمؤسَّسات التي يمكن أن تؤمِّن لهم السلم والأمن.

* فتحي عبد الحفيظ علي مدير تنفيذي مركز البحوث والاستشارات و أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
*ومايكل رابنز مدير الباروميتر العربي

ولكن، على الرغم من انخفاض ثقة الليبيين بالمؤسسات السياسية، فإنّهم يظلّون ملتزمين بالديمقراطية، حيث يقول 69% منهم أنّ الديمقراطية تبقى أفضل الأنظمة. في الوقت ذاته، يبدي الليبيون قلقاً من المشكلات الكثيرة المحتملة، والتي ترافق الديمقراطية غالباً، إذ يقول 62% منهم أنَّ مواطنيهم غير مهيأين بعد للحكم الديمقراطي.

على الرغم من أنَّ ثلثي الليبيين لا يدعمون أيَّاً من الأحزاب السياسية، يبيِّنُ المقياس العربي بوضوحٍ أنَّ التحزُّب يمثِّل السبب الرئيسيَّ للانقسام في ليبيا. تبيَّن أثناء إجراء الاستطلاع أنَّ الليبيين الداعمين لحزب العدالة والتنمية المرتبط بالإخوان المسلمين يثقون بالمؤسسات السياسية أكثر من ثقة الذين لا ينتمون إلى حزبٍ سياسيٍّ، وأكثر ممَّن يدعمون تحالف القوى الوطنية.

يظهر الليبيُّون بشكلٍ واضحٍ رغبتهم بدستورٍ يضمن الحقوق السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية الاساسيَّة، غير أنَّه ليس لديهم توافقٌ واضحٌ حول التوجُّه الذي يجب ان تسير عليه ليبيا في المرحلة الانتقالية الراهنة. فعندما يُسألون عن الطيف الواسع من الانظمة السياسية المحتملة، والتي تتراوح من الديمقراطية إلى الانظمة التي ليس لديها برلمانٌ أو انتخاباتٍ يقول ما لا يزيد عن ربع الليبيين بأنَّ أيّا من هذه الخيارات مناسبٌ لبلدهم. بالمقابل، تقول غالبيةٌ مطلقةٌ بأنَّ النظام يجب أن يتوافق مع الشريعة الاسلاميَّة (87%)، ومع رغبة الشعب (74%)، فإنَّهم يُبْقون الغموضَ يلفُّ الأساس الذي يجب اتباعه في الحالات التي تتعارض فيها الخيارات المتاحة.

اضافةً إلى ذلك، يُظهر الاستطلاع أنّ لدى أغلبية الليبيين نظرةً إيجابيةً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويفضِّلون علاقاتٍ أقوى معها مستقبلاً. ويقول نصفهم أنَّ الولايات المتحدة الامريكية قد ساهمت بشكلٍ إيجابيٍّ، حتى الآن، في دعم الديمقراطية في بلادهم. واتَّضح أنَّ النسبةُ الأكبر منهم، تميل إلى إقامة علاقاتٍ اقتصاديَّةٍ أقوى (59%)، وعلاقاتٍ أمنيَّة (56%) مستقبلاً معها. على الرغم من ذلك، لا يرى الليبيُّون دوراً واضحاً للولايات المتحدة في الوطن العربي، إذ أن (54%) من الليبيين يجيبون على سؤالنا عن السياسة الأكثر إيجابية، والتي يتوجب على الولايات المتحدة اتباعها في المنطقة، بأنَّ من الأفضل لها ألّا تتدخَّل.

أمَّا فيما يتعلَّقُ باللاعبين الاقليميِّين فيفضِّلُ الليبيون، بشكلٍ عامٍ، إقامةَ علاقاتٍ أمنيَّةٍ قويةٍ مع البلدان التي لا تدعم نشاطات اللاعبين الإسلاميين في بلادهم. إذ يقف أكثر من نصف الليبيين مع علاقاتٍ أقوى مع تونس، مصر، والمملكة العربية السعودية مقارنةً مع نسبةٍ أقل من الثلث بقليل، تقول الشيء نفسه بالنسبة لإيران وقطر. ومرةً أخرى، يظهر التحزُّبُ كعاملٍ محرِّكٍ بالنسبة لأنصار حزب العدالة والتنمية الذين يميلون لإقامة علاقاتٍ مع إيران وقطر، أكثر مما يظهر عند اعضاء تحالف القوى الوطنية.

تقييم الربيع العربي

يقول ثلث الليبيِّن أنَّهم شاركوا في تظاهراتِ عام 2011 أو 2012، وكان معدَل المشاركة في شرق ليبيا أعلى بـ 11 نقطة من معدَّل مشاركة المواطنين في غرب ليبيا، كما كانت نسبة مشاركة الرجال في التظاهرات أعلى ب 34 نقطة من نسبة مشاركة النساء، إضافةً إلى انَّ أعمار المتظاهرين كانت تتراوح بين 18-29 عاماً، وكانوا على الاقلِّ من حملة شهادة التعليم الثانوي.

كانت النتائج السلبية للثورة تُشاهد بشكلٍّ أقل أو أكثر تساوياً عند كافة شرائح المجتمع. وذكر الليبيون من الشرق أو من الغرب، سواءً كانوا رجالاً او نساءً، متعلمين أم اقل تعليماً، شباباً أم شيوخاً، أنهم تعرَّضوا، وبدرجةٍ متقاربةٍ على الأرجح، للخسارة نتيجةَ الربيع العربي. لم يكن مفاجئاً، أنَّ الذين شاركوا بشكلٍ مباشرٍ في الثورة كانوا بطريقةٍ أو أُخرى أكثر عرضةً لنتائج الثورة السلبية ب (8 نقاط).

على الرغم من معاناة الكثيرين من مخرجات الثورة السلبية، فإنَّ 15% فقط من الليبيين يتملَّكه احساسٌ عامٌّ بالخسارة كمحصلةٍ للربيع العربي. وللمقارنة، هناك ثلثٌ كاملٌ (34%) ممَّن يقول أنَّ احساساً بالانتصار يتملَّكه، في حين قال 40% أنَّه من الصعب عليهم وصف مشاعرهم. ومن المفاجئ أنْ يَرْجَح عند الليبيين الإحساس بشعور الانتصار كالتونسيين 34(%)، وأن يكون شعورهم هذا أقوى ممَّا هو عند اليمنيين (21%)، وممَّا عند المصريين (13%)[1].

يبدو الشعور بالنصر عند الليبيين الذين تظاهروا أعلى بـ (24%)، ممَّا هو عند اولئك الذين لم يشاركوا. كما يميل الليبيون، بعمر الخمسين وما فوق – الذين عاشوا فترةً أطول تحت حكم القذافي – للشعورِ بالنصر بـ 10 نقاطٍ أكثر ممَّن هم في عمرٍ ما بين 18 - 29، وكذلك ممَّن هم في عمر ما بين 30-49 .

[1] تمّ إجراء استبيانات مماثلة في مصر واليمن وتونس في عام 2013.

قلّة من الليبيين يدعمون الاحزاب السياسيَّة الموجودة حاليَّاً

يبقى الانتماء الحزبيُّ في ليبيا منحفضاً، مع وجود نسبةٍ كبيرةٍ من الليبيين (68%) تقول بأنَّها لا تدعم أيَّ حزبٍ سياسيٍّ. وتدعم الغالبية العظمى، ممَّن يساندون حزباً ما، إمَّا اتحادَ القوى الوطنية بنسبة (18%)، وإمَّا حزبَ العدالة والتنمية بنسبة (9%)، إضافةً إلى 2% تدعم أحزاباً أُخرى.

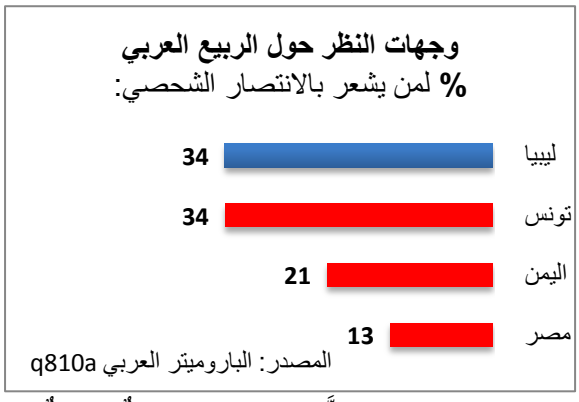

يدعم الليبيُّون القاطنون في المناطق الشرقية من البلاد الاحزاب السياسيَّةٍ بدرجةٍ أكبر بكثيرٍ ممَّا يفعله سكان غرب ليبيا، ويعود الاختلاف الاوليُّ إلى الفارق في دعم اتحاد القوى الوطنية، الذي تصل نسبته في الشرق إلى (34 %)، مقابل نسبة (14%) في الغرب. إلَّا أنَّ دعم حزب العدالة والتنمية يكاد يتساوى في المنطقتين بنسبة (11%) في المنطقة الشرقية، مقابل (8%) في المنطقة الغربية.

وفي حين يتساوى الشباب وكبار السنِّ في دعم كلٍّ من الحزبين الرئيسيين، فإنَّه لا توجد فروقاتٌ كبيرةٌ في دعم الأحزاب بين من شارك في أحداث الربيع العربي، ومن لم يشارك.

ولا يقتصر الأمر على تدني معدلات الانتماء الحزبي وحسب، وإنَّما يبدو ايضاً أنَّ هذه المعدَّلات لن تزداد في المستقبل المنظور بسبب وجود قلَّةٍ فقط من الليبيين، الذين يولون ثقتهم لأحد الحزبين السياسيين القائمين حاليَّاً، إذ يقول خُمس الليبيين تقريباً (21%) إنَّهم يثقون بتحالف القوى الوطني، مقابل 14% يثقون بحزب العدالة والتنمية.

ولم يكن من المفاجئ وجود اختلافات مماثلة في ثقة الليبيِّين بمسالة الانتماء الحزبي بشكلٍ عام. يبدو أنَّ سكان المناطق الشرقية من ليبيا يثقون باتحاد القوى الوطنية بنسبة 29% مقابل 17% لسكان المناطق الغربية، اي بزيادة 12 نقطة، بينما لا يوجد فرق بين المناطق في مستوى الثقة بحزب العدالة والتنمية.

الليبيُّون غير راضين عن وضع بلادهم

مع وجود قلّة من الليبيين الذين ينتابهم الشعور بالخسارة من الربيع العربي، فإنَّ هنالك أيضاً القليل ممَّن هم راضون عن حالة بلادهم. فحتى قبل الأزمة الحالية كانت المجموعات المسلَّحة تتحارب للسيطرة على العديد من مناطق البلاد. وقد أبدى الليبيُّون خوفاً واضحاً حيال حالة عدم الاستقرار المستمرَّة، إذ يقول (54%) منهم، أنَّهم متخوِّفون على أمنهم الشخصيِّ. علاوةً على ذلك هناك ادراكٌ واسعٌ بتدهور الأوضاع، حيث يعتقد النصف تقريباً (44%) من المواطنين أنَّ شعورهم بالأمان أسوأ مما كان عليه قبل عامٍ مضى.

تتقارب وجهات نظر الليبيين في المناطق الشرقية والغربية على حدٍّ سواء حول مسالة امنهم الشخصيِّ، الذي لا يعتبرونه مضموناً. مع ذلك، اتجهت الامور في المنطقة الشرقية إلى درجةٍ كبيرةٍ من السوء، حيث

يقول حوالي (57%) أنَّ الوضع الأمني قد أصبح أسوأ ممَّا كان عليه قبل عام، يقابلهم (40%) من المناطق الغربية يقولون الشيء نفسه.[2]

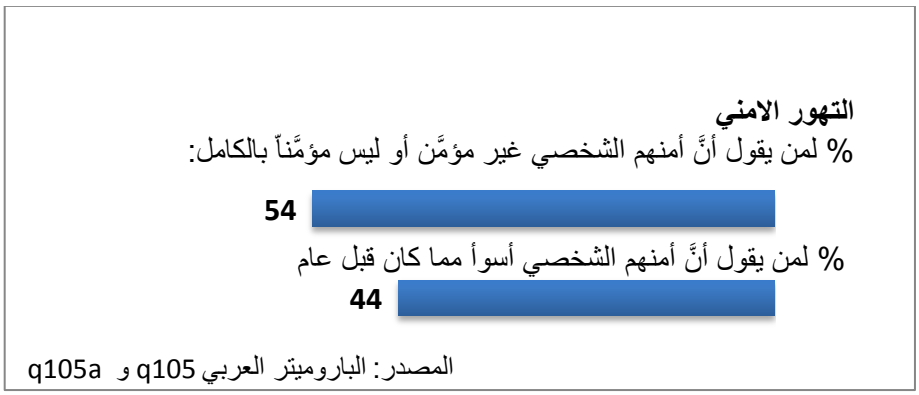

يبدي الليبيُّون أيضاً القلق حول وضعهم الاقتصادي. حيث يقول اربعةٌ فقط من كلِّ عشرةٍ ليبيِّين (40%)، أنَّ الوضع الاقتصادي جيدٌ، أو جيدٌ جداً، ولكن الاختلاف كبير حسب الانتماء الجغرافي، إذ يميل المواطنون الذين يقطنون شرق ليبيا الى تقييم الوضع الاقتصادي بالمناسب، وبزيادة 10 نقاطٍ عن تقييم نظرائهم له في المناطق الغربية (46% مقابل 36%). ويلفت أن الليبيين في عمر ال 50 عاما وما فوق اقرب للقول بانَّ الوضع الاقتصادي جيدُ أو جيدٌ جداً (46%) من أولئك الذين تتراوح أعمارهمّ بين 30 - 49 عاما (39%)، أو الشباب بعمر 18- 29 عام (37%).

بالرغم من التحديات، التي تواجهها البلاد يبدو غالبيةُ الليبيين متفائلاً بتحسُّنِ الوضع الاقتصادي في المستقبل القريب، إذ يتوقَّع ثلثا الليبيِّين (66%)، أنَّ الوضع الاقتصادي سيكون بشكلٍ ما أفضل قليلاً، أو أفضل بكثيرٍ خلال الـ 3- 5 سنوات القادمة. ومرَّةً أخرى يميل المواطنون في شرق ليبيا الى القول بتحسِّن الوضع الاقتصادي، وبزيادة 10 نقاطٍ عن نظرائهم في المناطق الغربية (72% مقابل 62%)، بينما يبدي من في عمر 50 سنةٍ وما فوق تفاؤلاً أكبر ممَّا يبديه من هم بعمر 30- 49 سنة (65%)، أو الشباب ذوي الاعمار بين 18- 29 (61%).

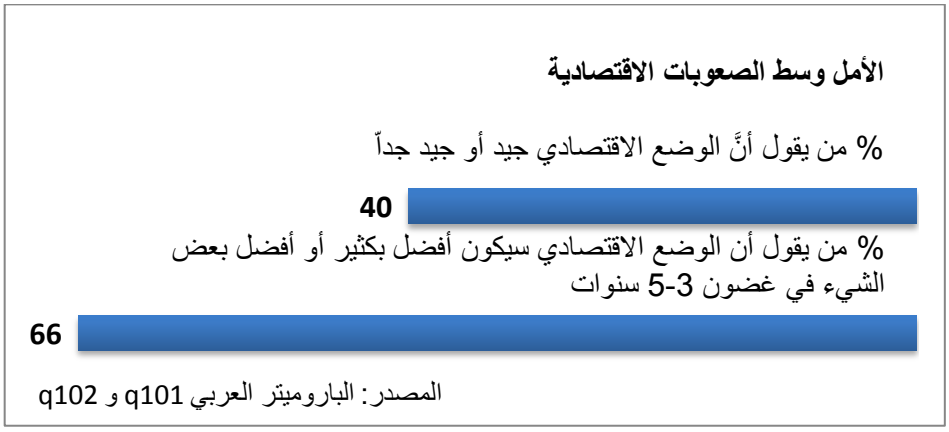

[2] شرق ليبيا يضم أساسا ما يعرف بإقليم برقة، بينما غرب ليبيا يضم منطقة طرابلس الغرب التاريخية، باستثناء فزان.

المؤسسات السياسية في وضعٍ بائس

ساهم ضعف المؤسسات الليبيَّة في العنف الحالي الذي يعصف بالبلاد. فقد كان لدى أعضاء الحكومة، والمجلس الوطني العام السابق علاقاتٌ قويَّةٌ مع بعض الميليشيات، مؤمِّنةً لهذه المجموعات تمويلاً خارجياً فعّالاً، بسبب عدم توفُّر البدائل. يضاف إلى ذلك عدم قدرة المؤسَّسات السياسيَّة على الوقوف معاً لوقف انزلاق البلاد نحو العنف قد ساهم في بدء التصاعد الأخير للعنف.

وجاء تقييم الليبيين السيء للغاية لمؤسَّساتهم السياسيَّة مفاجئاً نوعاً ما، فقد نالت المؤسَّسات المنتخبةُ أدنى درجات التفضيل، حيث قال أقلُّ من شخصين من كلِّ عشرة (16%) أنَّ الحكومة تقوم بعملٍ جيدٍ أو جيدٍ جداً، مقابل (10%) فقط، قالوا الشيء نفسه عن المؤتمر الوطني العام. وحظي الجيش والشرطة بأفضل تقييم (42%، 38%) على التوالي. كما تبيَّن أيضاً، انَّ تقييم النظام القضائي هو الآخر منخفض جداً، على الرغم من كونه، أفضل نوعاً ما من تقييم المجلس الوطني، إذ أعطى قرابة ربع الليبيين (27%) تقييماً إيجابيا لأدائه.

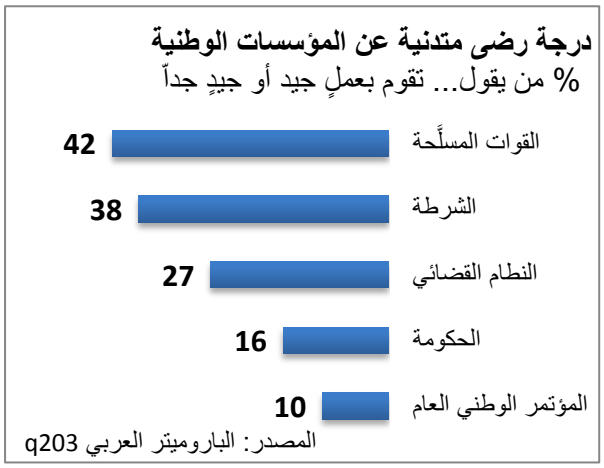

يلعب الانتماء الحزبيُّ دوراً محوريَّاً في تقييم المؤسَّسات الوطنيَّة، ففي الوقت الذي أُجري خلاله الاستطلاع في نيسان / أبريل، كان الاسلاميُّون يهيمنون على المجلس الوطني العامُّ. لم يكن مفاجئاً أن يكون تقييم الليبيُّين الذين يدعمون حزب العدالة والتنمية لمؤسسات الحكومة أكثر ايجابيَّةً بالمقارنة مع تقييم بقيَّة الليبيين. على سبيل المثال قيَّم 24% من أنصار حزب العدالة والتنمية اداء البرلمان بشكلٍ أكثر محاباةٍ، مقارنةً ب 7% من قبل أنصار اتحاد القوى الوطنية، أومن قبل الذين لا يدعمون أيَّ حزبٍ. علاوةً على ذلك، قيَّمَ حوالي نصف (51%) من أنصار العدالة والتنمية أعطوا تقييماً ايجابيَّاً للنظام القضائي مقابل نسبة 29% من أنصار اتحاد القوى الوطنية، و22% من قبل غير المؤيدين لأيِّ حزب.

الثقة بالمؤسَّسات

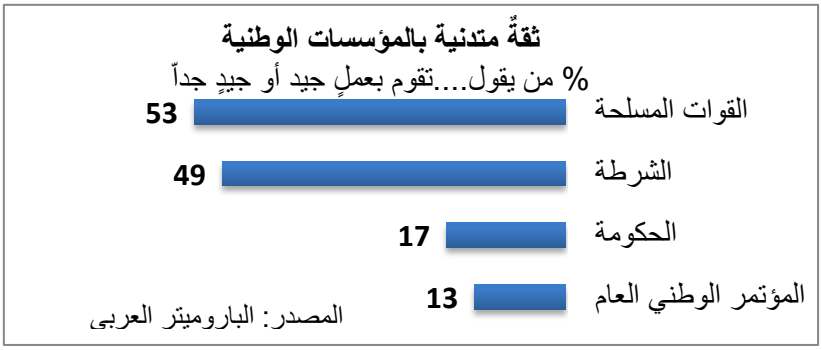

قلَّةٌ من الليبيِّن تثق بالمؤسَّسات السياسيَّة. وفقط اثنان من كلِّ عشرةِ أشخاص (17%) يثقون بالحكومة بدرجةٍ متوسِّطةٍ، أو عالية، بينما لا يحظى المؤتمر الوطني العام بثقةِ سوى 13% من الليبيِّن .

ترتبط الثقةِ بالمؤسَّسات السياسيَّة مع الانتماء الحزبي بشكلٍ ما. فقد تبيَّن خلال فترةِ الاستطلاع أنَّ أنصار حزب العدالة والتنمية (27%) كانوا فعليَّاً أكثر ميلاً للثقة بالحكومة مقارنةً مع أولئك الذين يدعمون اتحاد القوى الوطنيَّة (20%)، او مع من لا يؤيدون أيَّاً من الاحزاب (15%). وعلى نحوٍ مماثلٍ، فإنَّ الذين يفضِّلون حزب العدالة والتنمية كانوا أكثر ميلاً للثقة بالمؤتمر الوطني العام (21%) من اولئك، الذين يدعمون اتحاد القوى الوطنية (12%)، أو الذين لا يدعمون حزباً ما (11%).

امَّا الثقة بالقوَّات المسلَّحة والشرطة فهي اعلى بكثير، إذ يقول حوالي نصف السكان أنَّهم يثقون بالجيش الوطني (53%)، وبالشرطة (49%) بدرجةٍ كبيرةٍ أو متوسِّطة . إلَّا انَّ أيًّا من هاتين المؤسَّستين غيرُ موجودٍ في الواقع، لأنَّ المليشيات المتنافسة تسيطر على البلاد بدلاً من الجيش الوطني، وفي واقع الحال تقوم هذه الميليشيات باتِّخاذ الاجراءات الامنية المنوطة عادةً بالشرطة.

يشير واقعُ أنّ الليبيين يثقون بمؤسَّساتٍ غير موجودة أكثرَ من ثقتهم بالمؤسّسات القائمة إلى وجود فجوةٍ بين آمال الليبيِّين وواقعهم الراهن. يبدو انَّ الليبيِّين بتخيلهم وجود هذه القُّوات، يعبِّرون عن مستوى أملٍ كبير، فهاتان المؤسَّستان تمثِّلان مكوِّناتٍ هامةً من الجهود الرامية للحصول على الامن في البلاد، وتُظهر أنَّه لو قُيِّض لهذه المؤسَّسات أن تتشكَّل، فإنَّها ستكون قوةً مُوَحِّدة.

الليبيُّون يتطلَّعون إلى الديمقراطيَّة

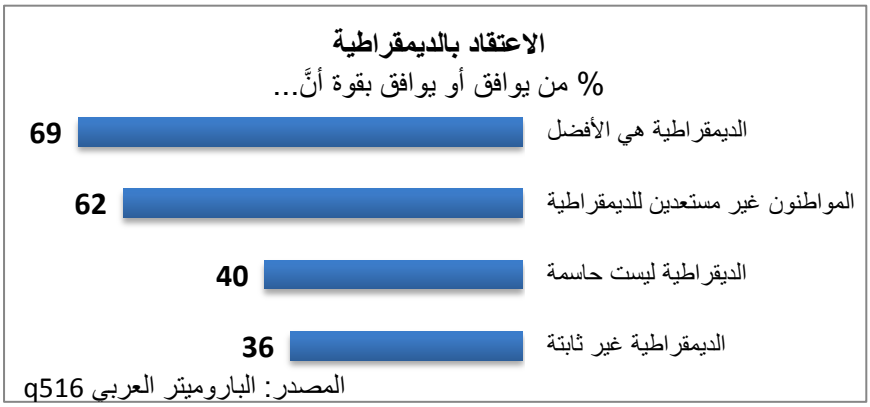

على الرغم من أنَّه يمكن إطلاق أيَّ وصفٍ على المرحلة الانتقالية في ليبيا باستثناء أنَّها سَلِسَة. وعلى الرغم من فقدان الليبيين الإيمان بمؤسَّساتهم السياسيَّةِ الموجودة، فإنَّ مستوى دعمهم للديمقراطية يبقى عالياً، ممَّا يدفع إلى الاعتقاد بأنهم لن يتخلوا عن الامل بالإصلاح السياسيِّ. ويبيِّنُ الاستطلاع أنَّ سبعةً من بين عشرة اشخاص (69%) من الليبيين يوافقون على أنَّ الديمقراطية، على الرغم من مشاكلها، هي أفضل الأنظمة السياسيَّة، على الرغم من 62% يقولون بعدم جهوزية المواطنين للديمقراطية بعد. ويقول سكَّان المنطقتين الشرقية والغربية من ليبيا أنَّ الديمقراطيَّةَ هي أفضل الأنظمة، وهو أيضا ما يراه الرجال والنساء الليبيون من كافَّة الأعمار. ومع ذلك، فإنَّ الليبيين من حملة الشهادة الثانوية يسبقون من لا يحمل هذه الشهادة بـ 17 نقطة من حيث تفضيلهم الديمقراطية (74% مقابل 57%). إضافةً إلى ذلك فإنَّ من شارك في احتجاجات عام 2011، أكثر ميلاً، وبثمانِ نقاطٍ، ممّن لم يشاركوا في الاحتجاجات من حيث دعم الديموقراطية (75% مقابل 67%).

على الرغم من عدم الاستقرار في بلادهم فإنَّ الليبيِّن لا يريدون مقايضةَ حريَّتهم مقابل وعودٍ بالأمن. ويوافق ستة من بين عشرة منهم (61%) على أنَّ غياب احترام حقوق الانسان والديمقراطيَّة تحت ذريعةِ احلال الأمن أمرٌ مبرَّرٌ لدرجةٍ ما، أو هو غير مبررٍ على الاطلاق.

مع ذلك، يعرب الكثر من الليبيين عن قلقهم بخصوص بعض المشاكل التي غالباً ما تكون مترافقةً مع العملية الديمقراطية. ويوافق أربعة من بين كلِّ ستةِ اشخاصٍ، أو يوافقون بقوَّةٍ على انَّ الديمقراطية ليست حاسمة. ومثل ذلك، يقول أكثر من الثلثِ (36%) بأنَّ الديمقراطية ليست جيدةً لإحلال النظام، ويميل الليبيُون الذين لم يشاركوا في الاحتجاجات، وبفارق 9 نقاطٍ أكثر ممَّن شارك فيها، للأخذ بوجهتي النظر هذه حول الديمقراطية.

وعلى اية حال، تشير الاستطلاعات أنَّ قلق غالبية الليبيين الأكبر حول الديمقراطية يكمنُ في عدم جهوزيّةِ

المواطنين ليسوا مهيئين للديمقراطية

% يوافق أو يوافق بقوة

التعليم	**ثانوي وما فوق**	**اقل من الثانوي**	**الفارق**
	66	49	15+
الجنس	**الرجال**	**النساء**	**الفارق**
	66	57	9+
العمر	**18-50**	**50+**	**الفارق**
	64	55	9+
المحتجون	**نعم**	**لا**	**الفارق**
	69	60	9+

المصدر: الباروميتر العربي q5165

مجتمعهم للقبول بحكومةٍ ديمقراطيَّة، إذ يعتقد حوالي الثُلثَين (62%)، أو يعتقدون بقوة، انَّ مواطنيهم ليسوا مستعدِّين بعدُ للديمقراطية. يبدو أنَّ هذا القلق المنتشر يعكس الانقسامات العميقةَ في المجتمع، مع وجود الكثير من المواطنين القلقين بخصوص الامكانية الكامنة في استيلاء القوى التي لديها وجهة نظرٍ مختلفة على السلطة. ومن الملفت للنظر، أنَّ الليبيِّن الحاصلين على درجة التعليم الثانوي أو أكثر، يقولون إنّ مواطنيهم غير مهيَّئين للديمقراطية بمعدّل 17 نقطة اعلى من اولئك الذين لم يحصلوا على التعليم الثانوي. أما الليبيُون بعمر 55 سنة وأكثر فيبدوا أنَّهم اقلُّ تمسُكاً بوجهة النظر هذه من الشباب بعمر 18-29 (65%)، ومن الرجال بعمر 30-49 سنة (63%)، كما أنَّ الرجال يسبقون النساء بتسع نقاطٍ (66% مقابل 57%). بالإضافة إلى ذلك، وحول الأمر نفسه، يتفوَّق الذين شاركوا باحتجاجات الثورة على أولئك الذين لم يشاركوا بتسع نقاطٍ. وبكلماتٍ أُخرى، يمكن القول أنَّ أكثر ما تتخوَّف منه الشرائح المتعلِّمة والثورية هو المخرجات المحتملة للنظام الديمقراطي، ممَّا يعكس، على ما يبدو، المخاوف بشأن نوع حكومة البلاد، الذي يفضِّله الليبيُّون الاقلُّ تحصيلاً، أو المعارضون للثورة من أجل بلادهم.

من الملفت للنظر، أنَّ المواقف من الديمقراطية، أو القلق بشأنها لا ترتبط بالانتماءات الحزبيَّة، إذ لا يختلف الليبيون، الذين لا يدعمون اي حزبٍ عن اولئك الذين يدعمون حزبٍ ما. عدا ذلك، يكاد الداعمون لحزب العدالة والتنمية أن يكونوا متساويين مع الداعمين لتحالف القوى الوطنية باعتبارهم الديمقراطية كأفضل نظامٍ، وبأنَّهم يتشاركون القلق بشأن بعض ملامح هذا النظام السياسي.

ولكن ليس هناك نظامٌ مفضَّل...

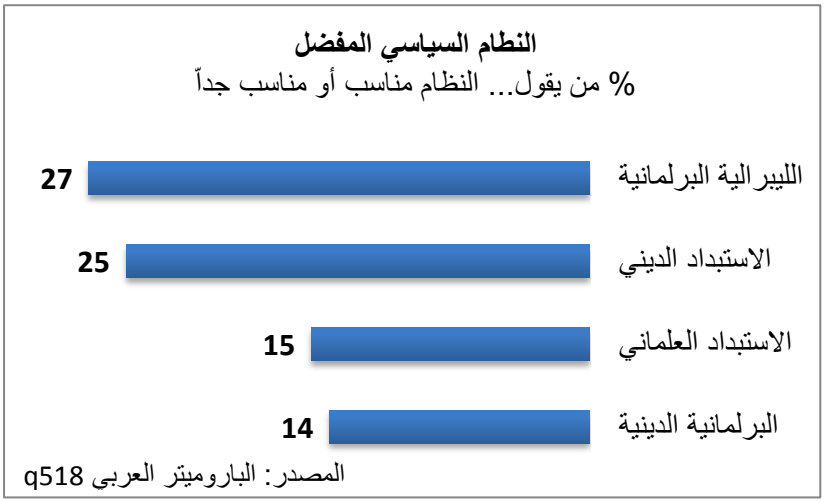

يفضِّل الليبيُّون الديمقراطيةَ ولكن ليس لديهم خيارٌ واضحٌ لنوعٍ بعينه من نظم الحكم. فعند سؤالهم إلى أيِّ درجةٍ يناسبهم نظامٌ برلمانيٌّ تتنافس فيه أحزابٌ سياسيَّةٌ قوميَّةٌ، يساريَّةٌ، يمينيَّةٌ، وإسلاميَّةٌ في الانتخابات، قال قرابة الربع (27%) إنّه نظامٌ مناسبٌ، أو مناسبٌ جداً. وفي حين يؤيدُ الحاصلون على الشهادة الثانويَّةِ أو شهاداتٍ أعلى النظامَ البرلمانيَّ الليبراليَّ بنسبة ثماني نقاطٍ أكثرَ من تأييد الذين لم يحصلوا على تلك الشهادات، فإنَّ من شارك في الثورة يميلون إلى دعم النظام البرلمانيِّ بـ 13 نقطةٍ أعلى من دعم اولئك الذين لم يشاركوا في الثورة.

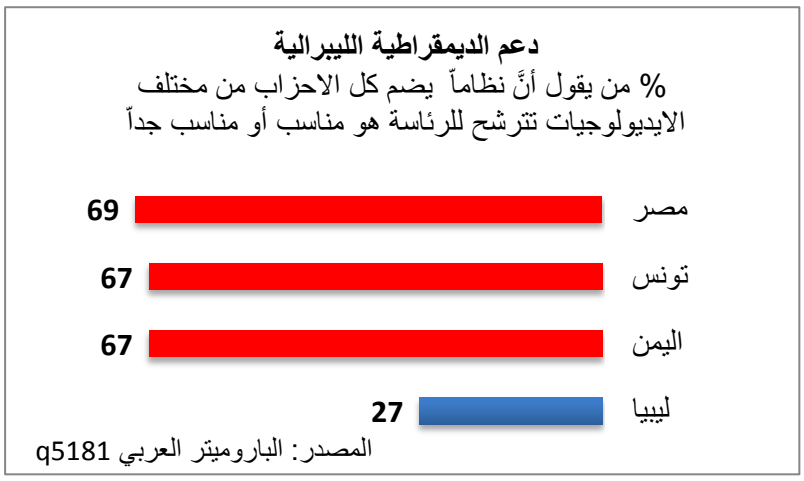

ومن ناحيةٍ أُخرى، يحظى نظامٌ يقصرُ الانتخابات على مرشحي الاحزاب الدينية (البرلمانية الدينية) – كالنظام الإيراني – بشعبيَّةٍ أقلَّ. ويعتبر 14% فقط من الليبيِّين أنَّ نظام حكمٍ كهذا مناسباً، او مناسباً جداً. وفي الوقت ذاته يقول الربع (25%) الشيء نفسه عن نظامٍ دينيٍّ استبدادي، يسوده قانون الاسلام بدون احزابٍ سياسيَّةٍ، وبدون انتخابات.

ولعلّ قلق الليبيِّين بشأن الديمقراطية هو ما يجعلهم مختلفين عن بلدان أخرى في النظام السياسي الذي يرغبون فيه. ففي حين يريد ثلثا المصريين من التونسيين، واليمنيين ديمقراطية تضمُّ أحزاباً ذات ارضية وايديولوجياتٍ مختلفةٍ تشارك في الانتخابات، فإنَّ ربع الليبيِّين فقط يؤيد نفس التوجُّه.

وكأساسٍ لصياغة الدستور، يدعم الليبيُّون النظام الذي يلبي كلّاً من ارادة الشعب وتعاليم الشريعة الاسلاميَّة.

يقول حوالي ثلاثة ارباع الشعب (74%)، أنَّه يجب صياغة القوانين بما يتناسب ورغبات المواطنين، بينما يرى تسعة من بين عشرةِ أشخاصٍ (87%)، أنَّ القوانين يجب أن تنبع من الشريعة. ومن جانبٍ آخر،

توافق غالبية واسعة (77%) على أنَّ القوانين يجب أنْ تكون ملبيةً في بعض الأمور لإرادة الشعب، وللشريعة الاسلامية في امورٍ أخرى.

لا يرتبط الانتماء الحزبيُّ بشكلٍ قويٍّ بتفضيل الليبيِّين فيما يتعلَّقُ بإعداد القوانين، فلا فرق في الحقيقة بين أولئك الذين لا يدعمون أيّ حزب سياسي أو الذين يدعمون حزب العدالة والتنمية أو أولئك الذين يدعمون اتحاد القوى الوطنية في قولهم بأنَّ القانون يجب ان تُعَدَّ وفقاً لإرادة الشعب، الشريعة، أو من مزيجٍ منهما معاً.

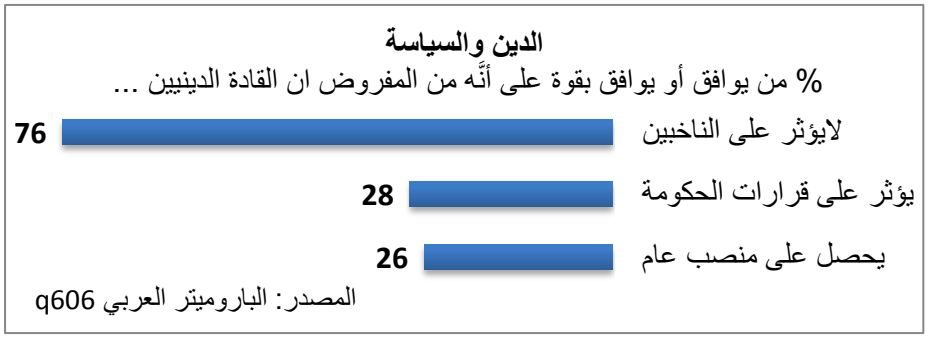

ومع ذلك، وعلى الرغم من رغبة الليبيين القويَّةِ بنظامٍ سياسيٍّ يتفق مع الشريعة الاسلاميَّةِ، فإنَّهم لا يفضِّلون أن يكون للقادة الدينيين دورٌ كبيرٌ في السياسة. ويوافق ثلاثة ارباع الليبيِّين (76%)، واحياناً بقوَّةٍ على ألَّا يكون للقادة الدينيين تأثير في قرار الناخبين، بينما يعتقد الربْعُ فقط (26%) بأنَّهُ من المفضَّل تقلُّد أُناس متدينين مناصب مُنْتَخبَة، كما يريد ثلاثة من بين عشرة (28%) أنْ يكون لقادة الدِّين تأثير على قرارات الحكومة.

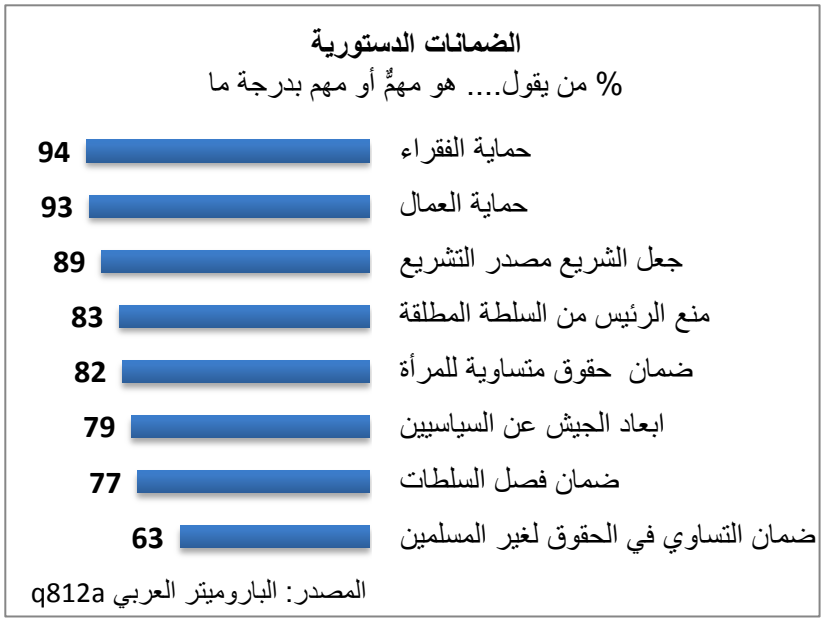

ولكن، بغضِّ النظر عن انتمائهم الحزبي، يتمسَّك الليبيُّون بمواقف متشابهةٍ حول الاسلام السياسي، والفارق المهم الوحيد بينهم يكمن في انَّ أنصار اتحاد القوى الوطنية يتفوقون على أنصار حزب العدالة والتنمية بـ تسع نقاطٍ، بقولهم بعدم وجوب تأثير القادة الدينيِّين في قرار الناخبين. امّا فيما يتعلَّق ببقيَّة البنود، فإنَّ الذين لا يدعمون أيَّ حزبٍ يفضِّلون، كما انصار الحزبين الرئيسيين، ان يكون للدِّين دورٌ في العمليَّةِ السياسية.

يفضِّلُ الليبيُّون عند اعداد مشروع الدستور أن يكون متضمِّناً طيفاً واسعاً من بنود الحماية السياسية والاجتماعية على أسسٍ تستند الى الشريعة. يقول تسعةٌ من بين عشرة أشخاصٍ بتضمين الدستور موادّ تحمي حقوق الفقراء (93%)، بينما يفضِّلُ (89%) دستوراً يقوم على الشريعة. وفي حين، يريد ثمانية أشخاص من بين كلِّ عشرة دستوراً يمنع الرئيس من الحصول على سلطةٍ مطلقة (83%)، وأن يضمن حقوقاً متساوية للرجال والنساء (82%)، وأن يبقي الجيش بعيداً عن السياسة. إضافةً إلى ذلك، يقول ثلاثة

ارباع الليبيين (77%) بأنَّ وثيقة الدستور يجب ان تتضمَّنَ فصل السلطات الثلاث، بينما يرى ثلثا الليبيِّن (63%) أنّه يجب ضمان المساواة بين المسلمين وغير المسلمين دستورياً.

العلاقات الدوليَّة

الولايات المتّحدة

ينظر الليبيُّون بشكلٍ إيجابيٍّ إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية في بلادهم، ويتطلَّعون إلى علاقاتٍ أقوى معها في المستقبل، ولكنَّهم أقلُّ ثقةٍ فيما يتعلَّق بالدور الذي يجب ان تلعبه في المنطقة. عموماً يمكن القول أنَّ الليبيِّن الذين شاركوا في الاحتجاجات، الحاصلين على تعليمٍ عالٍ لديهم نظرةٌ ايجابيةٌ أفضل عن الولايات المتحدة، وكذلك الامر بالنسبة للرجال، ولمن اعمارهم فوق ال 50 سنة.

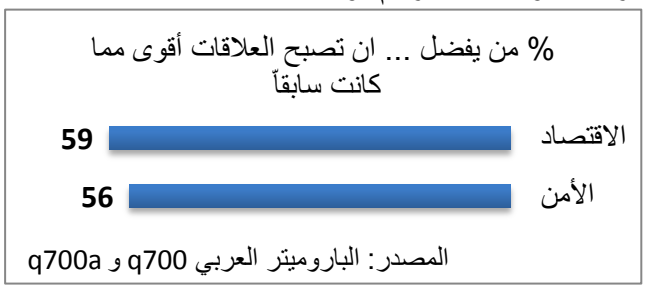

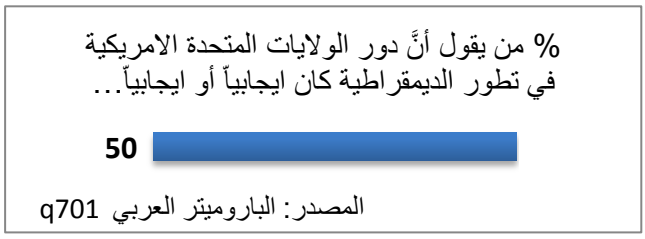

يعتقد نصف الليبيين (50%)، أنَّ تأثير الولايات المتحِّدة على تطوِّر الديمقراطيَّة في بلادهم كان ايجابيَّاً، أو أكثر من ايجابيٍّ، بينما يقول 19% بانَّ دورها كان محايداً. وبالمقابل، يقول اثنان فقط من بين عشرة أشخاصٍ أنَّ دور الولايات المتحدة كان سلبيا أو سلبيا جداً. إلا انَّه ليس لكلُّ الليبيين وجهة النظر هذه، فأولئك الذين تظاهروا خلال الثورة يقولون بالدور الايجابي للولايات المتحدة الامريكية بنسبة 20 نقطة اعلى من ممَّن لم يشاركوا في الاحتجاجات. وبالمثل فإنَّ الحاصلين على الشهادة الثانوية على الاقلِّ يكون لديهم تقييمٌ ايجابيٌّ لدور الولايات المتحدة الامريكية بفارق 10 نقاط عمَّن ليس لديه مثل هذا التحصيل العلمي.

ولا يتوقَّف الامر عند رضى الليبيين عن دور الولايات المتحدة الامريكية حتى الآن، بل يتعداه إلى رغبتهم في تطوير علاقات بلادهم معها لتصبح اقوى في السنوات القادمة. يفَّضِلُ ستَّة من بين عشرة ليبيين (59%) علاقاتٍ اقتصاديَّةٍ اقوى مع الولايات المتحدة الامريكية، بينما يقول 56% الامر نفسه عن العلاقات الأمنية مستقبلاً. ومرةً أُخرى، يميل الليبيُّون الذين شاركوا في الاحتجاجات (22 , 24 نقطة على التوالي)، وكذلك الحاصلون على مستوىً تعليميٍّ عالٍ (17 و10 نقاط على التوالي) أكثر الى علاقاتٍ اقتصاديَّةٍ وأمنيَّةٍ اقوى مع الولايات

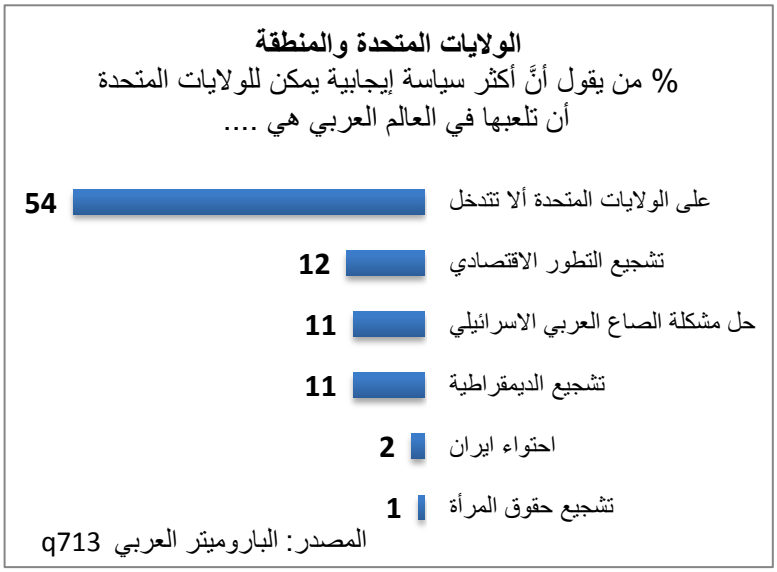

المتَّحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أنَّ كبار السنِّ (50) سنة وأكثر، والرجال (18 و19 نقطة) هم الاكثر مَيْلاً لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة.

والحال أن وجهات نظر الليبيِّين تجاه الولايات المتحدة تختلف حسب الانتماءات الحزبية. فأنصار حزب العدالة والتنمية أقلُّ ميلاً بكثير فيما يتعلَّق بتعزيز العلاقات الامنيَّة مع الولايات المتحدة، إذ لا تزيد نسبة مؤيدي تطوير هذه العلاقات عن 47%، مقارنةً ب 61% من أنصار اتحاد القوى الوطنية، ونسبة 58%ممن لا يدعم أيَّ حزبٍ. في حين لا تتعدى نسبة تأييد تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة بين أنصار حزب العدالة والتنمية ال (52%)، مقابل نسبة (64%) بين أنصار اتحاد القوى الوطنيَّة ونسبة (61%) بين غير الحزبيين.

على الرغم من أنَّ غالبية الليبيين يقولون لصالح علاقاتٍ أقوى مع الولايات المتحدة الامريكية، فإنَّهم يرون أنَّ أفضل ما يمكن للولايات المتحدة ان تفعله، هو ألا تتدخَّل ابداً في المنطقة. يعتقد أكثر من نصف الليبيين بقليل (54%) بوجهة النظر هذه مقابل واحد من بين كلِّ عشرة اشخاص يقولون بانّه يتوجَّب على الولايات المتحدة تشجيع التطوُّر الاقتصادي (12%)، تشجيع الديمقراطيَّة (11%)، حلّ قضيَّة النزاع العربي-الاسرائيلي (11%)، احتواء إيران (2%)، وتشجيع حقوق المرأة (1%).

اللاعبون الاقليميون

هناك تفاوتٌ واسعٌ في مستويات الدعم، الذي يُعزِّز العلاقات الأمنية مع الدول الأخرى، وتوجد عوامل متعددةٌ يمكن ان تفسِّرَ هذه الفروقات، ولكن يوجد تفسيرٌ محتملٌ واحد يرتبط بالمستويات المتصوَّرة للدعم الخارجي للجهات الاسلاميَّة الفاعلة في ليبيا مثل الاخوان المسلمين.

وعادةً ما تلقى البلدان، التي لا ينظر إليها على نطاقٍ واسعٍ كمشجِّعٍ للاعبين الإسلاميين في ليبيا الدعم الاعلى من الليبيين. على سبيل المثال تبيِّن استطلاعات الرأي حول الدول التي يفضِّل الليبيُّون تقوية العلاقات الامنية معها أكثر من السابق أنَّ نصف، أو أكثر من نصف الليبيين يريدون إقامةَ علاقاتٍ أقوى مع تونس (61%)، مع مصر (60%)، ومع المملكة العربية السعودية (51%). وعلى العكس من ذلك، يريد أقلُّ من الثلث علاقاتٍ اقوى مع الدول الثلاثة التي ينظر إليها كداعمةٍ للمجموعاتِ المسلَّحة: إيران (28%)، وقطر (27%).

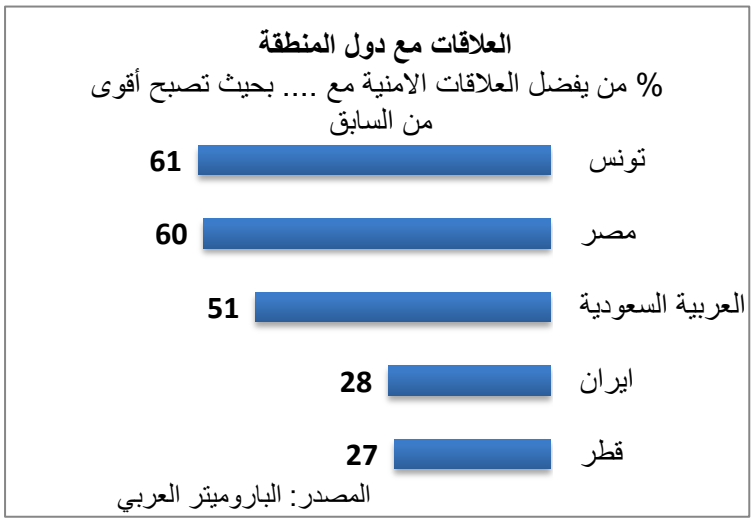

يرتبط دعم الليبيين لبعض اللاعبين الإقليميين بالانتماء الحزبي. إذ يُلاحظ، أنَّ دعم تعاونٍ أمنيٍّ اقوى مع إيران بين أنصار حزب العدالة والتنمية (37%)، هو أعلى ممّا هو عليه بين الليبيين الذين لا يناصرون أيَّ حزبٍ (28%)، وبين الذين يناصرون اتحاد القوى الوطني (23%). في حين، يُلاحظ وجود رغبةٍ أقلُّ بإقامة علاقاتٍ امنيةٍ أقوى مع قطر عند أنصار اتحاد القوى الوطني (17%)، مقارنةً ب (33%) عند أنصار حزب العدالة والتنمية، و(27%) عند من لا يدعمون ايَّ حزب.

حول الاستبيان

يمثِّلُ الاستبيان تصميم نموذجٍ مطنيٍّ محتمل للبالغين بعمر 18 سنة وأكبر. أُجري الاستبيان وجهاً لوجه باللغة العربية، وغطَّى كلَّ شعبيَّات (محافظات) البلاد. نُفِّذَ ميدانياً في الفترة بين 29 آذار و18 نيسان (ابريل) من العام 2014، وشمل 1247 مُسْتَجْوباً. وقد تمّ الاستبيان بقيادة الدكتور فاتح علي، من مركز الابحاث والاستشارات (RCC) لدى جامعة بنغازي في ليبيا. استُخْدمت منطقة احتمال أخذ عيِّنات الاستبيان في كلِّ شعبيَّةٍ (محافظة)، بحيث كانت تمُثِل طبقاتٍ منفصلة، وعُزِّزَت النماذجُ اكثر، بأخذ عيناتٍ من الأرياف والمدن. وزِّعَت المقابلات على طبقاتٍ باستخدام احتماليةٍ متناسبة مع الحجم (PPS). وكانت المحلَّات هي وحدات النماذج الاوليَّة (PSUs)، وفي كلِّ مَحلَّةٍ، تمَّ اختيار البيوت بشكلٍ عشوائيٍّ ضمن عناقيد. وفي المرحلة النهائيَّةِ، جرى انتقاء المستجوبين ضمن كلِّ بيت باستخدام شبكة كيش. وبشكل اجمالي، تمَّ استجواب 1053 شخصٍ من المناطق المدنية، و194 في المناطق الريفية.

يتضمَّن الاستبيان أسئلةً حول المؤسسات الاقتصادية والسياسية، المواقف، الانتخابات والبرلمان، الإعلام، الديمقراطية، والقضايا الاجتماعية والدينية والثقافية، والعلاقات الدولية، والتطورات السياسية المرتبطة بالربيع العربي.

يمكن الاطلاع على كامل الاستبيان لكل موجة، وعلى تفاصيل الاستبيانات الاضافية على موقع المؤشر العربي: (www.arabbarometer.org)

عن مبادرة الإصلاح العربي

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 كشبكة مستقلة من مراكز ومعاهد بحثية عربية وأروبية وأمريكية. ورسخت المبادرة منذ تأسيسها انطباعاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة، من خلال الأبحاث، وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة، وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

الأوراق الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربي تعبر عن رأي كاتبها ولا تمثل بالضرورة موقف أو رأي المبادرة.

حقوق النشر محفوظة لمبادرة الإصلاح العربي.

كل إعادة نشر للورقة أو استخدام جزء منها يتطلب الحصول على موافقة المبادرة.

© مبادرة الإصلاح العربي كانون الثاني/ يناير 2015

contact@arab-reform.net